

بحث نبوته كما لم تقرأه من قبل ☺

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله صحبه أجمعين... بدون مقدمات، ولا تطويل، المبحث أجلُّ من أن يعرف والحاجة إلى تحقيقه أعظم من أن تبين. فقط أكتفي بالتنبيه أن الفقير ليس بطالب علم، وأن الكلام المكتوب أسفله إنما كتبه كمسلم يريد عرضَ الدليل الذي قاده إليه نظره الذي أمره به الشارع الحكيم. فلست مهتما بقضية الدين ولا بالدفاع عنه، بل لست "متدينا" بطبعي، وربما أكون بالنسبة لك أبعد الناس عن الدين إن عرفتني. أقول هذا الكلام لكي تعطي لكلامي حقه الذي يليق به، فلا أريد منك إلا نظرك، ودقة فهمك، لكي تتحصل الفائدة التي لن تجدوها بهذا التبسيط لا في كتب المتقدمين ولا في كتب المتأخرين. عسى أن تشفع لي غدا عند الله تعالى.

والبحث مقسم إلى قسمين: بحث معرفي وآخر وجودي، أي القسم الأول في مسائل المعرفة ومنهج البحث ونوع الأدلة، والبحث الثاني وجودي يتعلق بوجود نبوته عليه السلام.

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي

القسم الأول: منهجية البحث وطرق الأدلة

1. مصادر المعرفة المعتمدة في هذا البحث

العقل

وهو تلك الملكة القدسية التي من تمكن الإنسان من إصدار الأحكام القطعية والتي (أي الأحكام) تنكشف له في شكل إدراكات تصديقية وحجية العقل ومعارفه ضرورية بديهية لا تحتاج إلى إقامة الدليل.

فإن قيل: لما قلتم إن حجته لا تحتاج إلى دليل؟

أجبنا: لأن العقل لا يستدل عليه بالعقل، أي أن الحجة المفترضة على حجية العقل لن تكون إلا من العقل. فيلزم توقف الشيء على نفسه. أي توقف حجية العقل على العقل. ونحن نكتفي هنا بتنبيه الغافل إلى أقرب البديهيات التي ربما حُجبت عنه بسبب غموض الألفاظ. فلا تفهم أخي الكريم أن ما سنكتبه أسفله، استدلال على حجية العقل، بل فقط تنبيهها إلى معرفة ضرورية مترسخة في فطرتك لا ينبغي الشك فيها أصلا.

فنقول: إن تصديقات العقل إما بديهية وإما نظرية، والتصديقات البديهية يقود إنكارها إلى إنكار الضرورة والسفسطة كإنكار حكمنا القائل: "وجود الشيء لا يجتمع مع عدمه" فهذا الإنكار سفسطة وشك في العلم الضروري أن حقيقة الوجود تقابل عدم تقابل النقيضين. أما التصديقات النظرية، فمتى ثبت رجوعها إلى الضرورة، أي متى ثبت أن العلم بتلك المقدمات على ذلك الترتيب يلزم منه بالضرورة التصديق بأمر أو حكم معين، وجب التسليم بحجية ذلك التصديق. والشك فيه لا يقبل إلا إن انتبهنا إلى كونه عدم راجع إلى الضرورة. فلا مجال لإكثار الكلام في مبحث لا يحتمل أصلا كثرة الكلام، فتوضيح الواضحات لا تزيدها إلا غموضا كما قال سادتنا العلماء.

حاجتنا إلى العقل

سنعتمد على العقل أولاً في إثبات وجود الصانع والاستدلال على صفاته التي تتوقف عليها أدلة النبوة. فلا يمكن أن نستدل على النبوة بدون الاستدلال على وجود واجب وجود عالم قادر صادق. والدليل على ذلك: أننا لو سلمنا أن الرسول صادق في دعواه وأن الله أوحى إليه ما أوحى.

قلت: كيف يمكننا أن نعرف أن خالق العالم يقدر على تنفيذ وعده ووعيده؟ لماذا لا يكون عاجزاً ويرعبنا بالكلمات وأثار حسية لا تقارن بعظمة الجنة والنار؟ لماذا لا يحتمل أن يكون الله جاهلاً ببعض الأمور، فلا يطلع على كل أفعالي الخبيثة، فأنجو في الآخرة بدون الاتباع الحرفي للرسول. لماذا لا يكون هناك إله آخر له رأي مخالف لرأي هذا الإله الذي أرسل إلينا الرسول؟

فظهرت لك ضرورة الاستدلال على أصول التوحيد من وجود لذات الإله واتصافه بصفات الكمال التي تبطل كل تلك الاحتمالات السابقة. وظهر لك أيضاً خطأ من قال إن أدلة صدق الرسالة لا تحتاج إلى معرفة وجود الله تعالى بصفاته الكمالية.

يقول الإمام السنوسي "عقائد الإيمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: ما لا يصح أن يعلم إلا بالدليل العقلي وهو: كل ما تتوقف عليه دلالة المعجزة (يمكن أن نضيف دلائل النبوة)، كوجوده تعالى وقدرته وإرادته وعلمه وحياته، فإنه لو استدل على هذا القسم بالدليل الشرعي وهو متوقف على صدق الرسل المتوقف على دلالة المعجزة للزم الدور".

ثم سنعتمد على العقل ثانياً في إثبات النبوة، لكن هذه المرة لا يكفي العقل المجرد بمعارفه الضرورية للوصول إلى نتيجة بخصوص هذا المطلب. لضرورة الاعتماد على مقدمات حسية تتعلق بالوجود الحسي لشخص ادعى النبوة اسمه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب عاش في القرن السادس الميلادي إلخ من المعطيات الحسية المتعلقة بهذا الإنسان.

فلا بد لتأكيد من نبوته صلى الله عليه وسلم من دراسة المعطيات الحسية المتعلقة به وفق المبادئ الضرورية الراسخة في العقل لتتصور بعد ذلك إلى النتيجة المرجوة.

الحس

يجب تعريف المعرفة الحسية، فماذا نقصد بالمعرفة الحسية؟ إن كان المقصود بالأدراك الحسي، إدراك الأصوات والألوان والروائح والخشونة إلخ وغير ذلك من الانفعالات الجسمانية، فهذه الأشياء حاضرة بذاتها فيك، وليس العلم إلا حضور الشيء عند الذات، فهذه الأمور حاضرة في الذات الإنسانية (كالصوت فهو حاضر في رأسك) فلا حاجة إلى الاستدلال على حقيتها.

أما إن كان المقصود بالمعرفة الحسية أن الصورة البصرية التي أدركها لشجرة إنما تدل على وجود شجرة في الخارج، فالكلام فيها يحتاج إلى تفصيل.

فلقائل أن يقول: ادعيتم أولا وجود المجتمعات الإنسانية فما دليلكم على ذلك؟ فإننا لا ندرى ان تكون هذه الإدراكات مفعوله لمخلوقات يتلاعبون بإدراكات الإنسان او ملائكة تعيشنا في عالم الأحلام. بل قد يكون مخلوقا من الله تعالى كواقع بينما هو خيال!

وقد اعتمدنا في الجواب على هذه الشبهة على ثلاثة أصول متى تحقق لك العلم بها، انكشفت لك حجية الادراكات الحسية بشكل لا يحتمل الشك.

الأصل الأول: الاستدلال على حجية العلم الضروري

العلم كما قلنا إما ان يكون ضروريا حاصلا بدون مقدماتٍ او يكون ضروريا لكن حاصل بترتيب أمور معلومة. والذي يهمنا الآن العلم الضروري بالمعنى الأول الذي متى كشف عن شيء، كان ذلك الشيء حقا. لماذا؟ ببساطة لأن ذلك العلم والتصديق الجازم ليس نتيجة نظرك، بل هو نور إلهي يلقيه الله تعالى في قلبك. فإن قلت: وما دليلك على أن الله تعالى هو الذي ألقاه في القلب؟ أجبت: بأن الله تعالى كما سيتبين لك هو المتفرد الوحيد بالتأثير، فهو الخالق الوحيد سبحانه ولا خالق سواه، فلا يكون إلا منه سبحانه.

وهذا العلم يجب أن يكون حقا، لأنه ينكشف لنا في شكل حقيقة مطلقة ليست منسوبة إلى أفكارنا او أنظارنا أو فعل من أفعالنا، فهو انفعال مطلق غير مراد للإنسان. بعكس التصديق الضروري الذي

يكون حاصلًا بعد النظر، فإن تحصيل هذا التصديق يكون مرادًا للإنسان عند نظره، المهم، أن هذا التصديق الضروري الذي نبخته الآن، يكشف حقيقة مطلقة كما سيتبين لك من أجابتنا على الشبهات التالية.

الشك في حجية العلم الضروري

قد يقال: ما قولك في الاحلام ففيها كلام لأشخاص غير موجودين ويحصل لنا العلم الضروري بأننا نكلم أشخاصًا آخرين مع اننا نتفق أن هؤلاء الأشخاص غير موجودين؟

من اجل الجواب على هذه الشبهة لا بد من تقديم مقدمة تزيد كلامنا جلاء

العلوم العقلية التي يخلقها الله فينا إما تصورات (المفاهيم) أو تصديقات (إدراك وجود نسب بين المفاهيم)

والتصديقات إما أن تكون مطابقة للواقع أو غير مطابقة للواقع

أي نسب مطابقة للواقع كالنسبة بين (الله) و (الوجود)

أو نسب غير مطابقة للواقع: كالنسبة بين (شريك الله) و (الوجود)

وكل تصديق غير مطابق للواقع يخلقه الله تعالى في عبادته، فإنما تتعلق إرادته تعالى بخلقه لتعلق هذا التصديق بأمر ما يستلزم هذا التصديق الخاطئ. فالله تعالى لا يخلق فيك كما تعلم تصديق خاطئًا بشيء إلا لسبب.

وهذا السبب مثل ضعف آلة العقل أو نظر خاطئ

غير ذلك لا يمكن أن يخلق الله في عبادته تصديقات غير مطابق للواقع.

وفرض عدم هذا الأمر (الضعف العقلي أو النظر الخاطئ) مع خلق ذلك التصديق الخاطئ يستلزم كذب أو جهل الله المحالين.

ونقول أيضا إن إدراك الشخص ولو إجمالًا لهذا الأمر العارض على عقله شرط ضروري في امكان خلق الله للتصديقات الكاذبة.

إذ لو كان هذا الأمر مجهولًا له من كل وجه لكان الله موهمًا ملبسًا على الناس وهو محال.

نرجع إلى أصل الشبهة يقال: ما قولك في الأحلام ففيها كلام لأشخاص غير موجودين كذلك الأمر مع الهلوسات ومع ذلك لا أحد يقول إن الله يكذب عليه بخلق إدراكات لكلام أولئك الأشخاص؟ قلنا: ذلك راجع إلى ضعف عقلي لهم يدركونه إجمالاً أو تفصيلاً بعلم ضروري قبلي أو بعدي فلا حرج إن خلق الله فيهم تصديقات غير مطابقة للواقع.

لأننا نقول: الحقيقة في علم الله إما أن تكون حاضرة بذاتها كالنسبة بين (الوجود) و (الله) أي أنها حق في ذاتها، لأن الموجود بذاته حق في ذاته. أو أن يكون حضورها في علمه متعلقاً بغيرها. أي أنها ليست حقاً في ذاتها لكنها موجودة لوجود أمر آخر حق في ذاته في علمه تعالى.

فهذه النسب الباطلة (التي هي التصديق غير مطابق للواقع) متعلقة في علمه تعالى بذلك الضعف، فهي لا توجد في علمه إلا متعلقة به فلا بد ضرورة عند فرض كشف ما يعلمه لغيره أن يكشفها مرتبطة بذلك الأمر الذي هو في كلامنا الضعف العقلي الذي تتسبب فيه (وقتياً) حالات الأحلام والهلوسات.

وهو أمر يمكن استقراءه واقعا عند المصابين بهذه الأمراض، فالهلوسات الشيزوفرنية تسببت في الضعف العقلي لرياضياتي واقتصادي كبير كالدكتور ناش، الشيء الذي أضطره إلى الابتعاد عن هذه العلوم 40 سنة! فالعلم الضروري كان حاصلاً له بأن قدراته العقلية ليست على ما يرام، كذلك يقال في حالة الأحلام، فالعلم الضروري الذي يعقب أحلامنا، يبين لنا أنها أمور متعلقة بحالة من الضعف الإدراكي (النوم) لا غير.

أما في حالة الجنون، فلا تصديق أصلاً، فشرط حصول التصديق سلامة معينة للملكة العقل، فإن كانت هذه الملكة فاسدة، فلا تسمى تلك الإدراكات التي تشبه التصديقات عند المجنون بأنها تصديق.

فثبت أن هذه الشبهات لا تقدر حقيقة في كاشفيه العلم الضروري بل تزيده تأييداً والله الحمد والمنة.

الأصل الثاني: بيان وجود النفوس الإنسانية وتعددتها

وذلك سهل يسير، فعندما يضربك والدك ويقول لك: أغرب عني، يحصل لك العلم الضروري أن الموجود الذي هو والدك يأمرك بالذهاب، وكذلك الأمر مع أصدقائنا وأحبائنا والمجتمع بشكل عام،

فهناك عدد لا يحصى من المواقف تفاعلنا فيها مع وجود الآخرين بدون "النظر" في وجودهم أو عدم وجودهم وتم ذلك بكل تلقائية وليس ذلك إلا للعلم الضروري الذي خلقه الله فينا في تلك اللحظات القاضي بالتصديق بوجودهم.

الأصل الثالث: إثبات وجود المشتركات العادية

اعلم أن ادراكنا لتعدد النفوس الناطقة من حولنا، يمهد لإدراك آخر، وهو وجود المشتركات العادية بيننا وبينهم، فبسهولة سيظهر لك أن ادراكك للون الأحمر يشبه نوعا ما إدراكهم له. وإدراكك للأصوات يشبك أدراكهم لها، فالناس يرون الأشياء كما تراها تقريبا ويسمعونها كما تسمعها على الأقل الناس من حولك، وقد تكون لهم نفس القيم والأفكار والآراء وتعرض لهم نفس الاعراض التي تعرض لك. ثم سيتبين لك من خلال الملاحظة المفيدة لليقين أن هذا المشترك العادي يتمدد لمساحات جغرافية كبيرة بل المعلوم ضرورة حاصل الآن أنه يشمل كل النفوس الناطقة التي تعيش على الأرض، والأمر لا يكتسي طابعا مكانيا فقط، بل حتى في البعد الزماني أي الثبات لهذه الادراكات العادية والمشارك الإنساني العادي عبر الزمن معلوم لنا بطريق القطع وهو حاصل بطريق التواتر.

وهذا المشترك العادي هو المشترك الحسي الذي يمكننا من العيش مع بعضنا البعض والتواصل مع بعضنا، والذي يمكننا من معرفة وجود سيدنا محمد ومن الله التوفيق.

الرجوع إلى سؤال الشجرة

هل الصورة التي أحس بها تدل دلالة ضرورية على الشجرة؟ إسمح لي بأن أقول: بعد الذي بيناه لا حاجة لنا في اثبات وجود الشجرة أو عدم وجودها، الذي أحججه هو أن أعلم أن الآخرين يرون الشجرة كما أراها ويتعاملون مع تلك الصور المدركة كما أتعامل معها. فإن قلت لأحده

م: كان زيد قرب الشجرة، فهم مقصودي من هذا الكلام. وإن قلت له: أكلت ثمار هذه الشجرة، فهم مقصودي من هذا الكلام.

بمعنى آخر، لا دليل لي على الأقل على أن الصور الحسية تدل على وجود شجرة بلونها الأخضر في الخارج، فذلك أمر أقرب إلى الامتناع، وإنما الذي يهم في المعرفة الحسية أنها "معرفة عملية" تفيدني في حياتي في هذا العالم وتمكنني من التفاعل مع الآخرين.

الأخبار والمعاني المتواترة:

لقد ظهر لك أن معرفتك امتداد المشتركات الحسية والعادية التي ندركها الآن إلى آلاف السنين قبل يومنا هذا متوقف على التواتر. لذلك احتجنا إلى بحث حجته المعرفية إجمالاً على أن نقدم بحثاً تفصيلياً بهذا الخصوص إن كان في العمر بقية.

في التواتر اللفظي والمعنوي

اعلم أن قد اشتهر في كلام الأصوليين أن ما تواتر لفظياً أقطع مما تواتر معناه وهو باطل لأن تواتر اللفظ مشروط بتواتر المعنى، فلو لم يكن المعنى من إسم الفعل والفاعل والمفعول وأسماء الأعلام متواتراً لما كان هناك معنى للتواتر اللفظي.

نعم قد يُجاب بأن القضايا المتواترة بالمعنى ليست سواء. فليس تواتر معنى صيغة اسم الفاعل كتواتر معنى تسمّيه الدائم صلى الله عليه وسلم، والفروق بين المعاني المتواترة حقل آخر للبحث ليس هذا مكان التفصيل فيه.

لكن أنوه هنا على أن هذا البحث يعتمد بالأساس على التواتر المعنوي.

في قطعية المعنى المتواتر

المعاني الخبرية المتواترة هي المعاني المتناقلة في مجتمع أو مجتمعات إنسانية معينة من الأجداد الذي عاصروا الحدث إلى الأبناء، ويُعلم بالاستقراء المفيد لليقين لحال كل مجتمع من المجتمعات على امتداد

الازمة، الاستحالة العقلية لا العادية لاختلاق تلك الفكرة في زمن معين بل يكون الحدث راجعا إلى أمر محسوس وقع في زمن الأجداد.

ولنضرب مثالا على ذلك: أنا شخص في العشرينيات من عمره وأعلم جيدا أنه قبل أكثر من 50 سنة كان المغرب مستعمرا من فرنسا. كيف أعلم صدقا أن المغرب كان مستعمرا؟

والجواب ببساطة أننا في ظل ظروف مجتمعية معينة كالتى أعيش فيها الآن، اعلم بالاستحالة العقلية لا العادية (كما هو المشهور عند بعض الأئمة) لبعض الأمور، وهو أن يجتمع أناس بكثرة نسبية معينة منتشرون على امتداد جغرافي كبير في زمانية صغيرة نسبيا على الاتفاق على كذبة بواسطة وسائل الاعلام. فهذا أمر أعلم استحالة عقلا بالضرورة. وهذا أصل ثقتنا بالخبر التواتر.

فإن قيل: ماذا إن غير الله الذاكرة الجماعية للناس جميعا من حولك؟

قلنا: ذلك معناه، إيهام الناس بوجود مشتركٍ عادي وذلك المشترك العادي غير موجود، وهو يعود إلى كذب الله تعالى وهو باطل كما سيتبين لك.

الاعتراض على التواتر

لقائل إن يقول أيضا: أن العقل يجوز اجتماع كل الناس على الكذب بل المشهور عندكم أن استحالة بطلان الخبر المتواتر استحالة عادية، فكيف تثقون في قطعيته؟

فنقول عندها: نعم اجتماع كل الناس على الكذب بدون تقييد ممكن عقلا، لكن إن قيدنا هذا الاطلاق بالأحكام العادية الخاصة بالزمان والمكان المعلوم وجودها حسا، فهو مستحيل عقلا. وهذا مقصدهم بالاستحالة العادية، أي أنه متى علمنا وجود القوانين العادية الخاصة بالزمان والمكان، حصل لنا علم قطعي بأن اجتماع أناس معينين في تلك الظروف محال، فهي استحالة عقلية احتجنا في معرفتها إلى الاطلاع إلى الاحكام العادية المتعلقة بالزمان والمكان الموجودة في الواقع.

وللمثال: أن نأمر كثيرا من الناس على مساحة جغرافية كبيرة جدا كمساحة المغرب بأن يصنعوا كذبة مشتركة ويصدقوها فيما بينهم أمر غير مقدور.

بمعنى آخر: في مجتمع معين موجود في زمان معين، يمكن للباحث أن يستقرأ بعض الموانع الذي تجعل من اختلاق الأكاذيب الجماعية أمرا محالا عقلا.

فإن لاحظت وجود هذه الموانع في مجتمعاتنا كالانتشار الكبير للأفراد مثلا، علمت قطعاً أن الخبر أو المعنى هو تراث مجتمعي إستفاده جيل الآباء من جيل الأجداد. وبواسطة هذا التراث المستفاد من جيل الآباء، يمكن أن تحيط علما بالتراث المجتمعي لجيل الأجداد وعاداتهم الخاصة بزمانهم، فتطلع على حال أجدادهم وهكذا حتى تصل إلى البداية التي حصل فيها الخبر.

والحمد لله ان وجود مثل هذه الموانع سهل الانتزاع في المجتمعات الاسلامية حتى زمن النبوة، وهذا دليل على الحجية القطعية للأخبار المتواترة وإنما قدمنا هذا البحث لأنه بحث مهم تتوقف عليه حجية الرسالة مع وعدنا لك ببحث "اجتماعي" تفصيلي في قادم الأعوام بخصوص حجية التواتر.

الأخبار الأحادية المصحوبة بالقرائن

اعلم أنه من العسير جدا معرفة صحة الأخبار التي تدل عليها المرويات الأحادية حتى وإن كانت مروية من ثقات علمنا موثوقيتهم من الاستقراء الموضوعي لحالهم. لكن الاتيان بمثل هذه المعاني ضروري لأن تكررها في شكل معين، يوجب العلم بتواتر المعنى. فلا بد على الباحثين المهتمين بالمجال الاتيان بالكثير من الأخبار التي تحرى ناقلوها السبل الموضوعية في الحكم عليها بالصحة، ثم سنستدل بتكررها على تواتر المعنى المعين الذي من شأنه أن يقيدنا في فهم ظاهرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

طبعاً لن يكون اعتمادنا على التواتر الذي يكون أصله تعدد الأخبار والأحاديث عن رسول الله فقط، بل الاعتماد سيكون أيضاً على التواتر المعنوي المتعلق بوجود كل الحضارات الإنسانية وعلى التواتر المعنوي للأمور المتعلقة بسيدنا رسول الله بشكل خاص.

2. في القياسات المستعملة

بعد حرصنا على قطعية المادة المستعملة في القياسات المنطقية، ستحدد الأدلة المستعملة صورة القياسات المنتجة المعروفة في علم المنطق خصوصا القياسات الاستثنائية. هذا تمام الكلام في منهجية البحث وبيان قطعية الأدلة المستعملة ومن الله التوفيق.

القسم الثاني من البحث: النظر في نبوته صلى الله عليه وسلم

1. فيما يجب تقديمه في هذا الباب

اعلم أن دليل النبوة الذي نقدمه يتوقف على معرفة أمور إبستمولوجية وآخري وجودية، أما الجانب الأبستمولوجي فقد بحثنا فيه بالتفصيل في القسم الأول من هذا البحث وتكلمنا عن حجية العقل والحس والسمع الذي يندرج تحته التواتر وأخبار الأحاد وقلنا رأينا فيها وقدمنا الأدلة على صحة نظريتنا المعتمدة بل وأوجبنا على أنفسنا احترام ما قررناه هناك. بقي تفصيل منهجي آخر متعلق بالطريقة المعتمدة في بحث نبوته سنترك تفصيله لآخر البحث إن شاء الله.

أما الجانب الوجودي، فهو متعلق بإثبات وجود واجب الوجود الواحد ووجوب اتصافه بصفات الكمال من وحدانية وقدرة وإرادة وعلم وكلام.

أ. دليل وجود واجب الوجود

أولا نقصد بواجب الوجود، الشيء الذي يصدق على حقيقته أنها الوجود المعين الضروري الذي يلزم من فرض عدمه المحال ونقصد بمستحيل الوجود الشيء الذي يصدق على حقيقته أنها المعدوم الضروري الذي يلزم من فرض وجوده المحال.

والممكن هو الشيء الذي ليست حقيقته وجودا ضروريا ولا حقيقته معدوما ضروريا.

ولا يمكن وجود قسم آخر وراء هذه الأقسام، لاستحالة وجود حقيقة يصدق عليها أنها وجود ضروري وأنها معدوم ضروري في نفس الوقت.

ثم نقول: لا شك في وجودنا بعد عدمنا، فلا شك في إمكاننا.

فإما أن نحتاج لإمكاننا إلى واجب أو نحتاج إلى كثرة غير محدودة وغير متعينة من الممكنات

وكون السلسلة غير محدودة محال لاستحالة التسلسل

أما دليل استحالة التسلسل أن نقول:

أن نقول إنه بوجود تلك السلسلة وجد في الخارج كثرة غير متعينة من الممكنات.

فإما أن توجد كثرة تفوقها في تكثرها أو لا

أما النفي فممتنع، لأننا نعلم بالضرورة إمكان وجود كثرة في الممكنات أكثر من تلك الكثرة المتحققة، فوجود الغد مثلا ستسبب في وجود أفراد جديدة من الممكنات = كثرة أكثر من الكثرة المتحققة الآن.

أما إمكان وجود كثرة تفوقها في تكثرها، فممتنع أيضا، لأن المفاضلة لا تكون إلا بين محددين، فما ليس بمحدود في تكثره لا يفوقه بالضرورة شيء في تكثره!

وبما أن الفرضين باطلين، ففرض وجود سلسلة متكثرة بكثرة لا محدودة محال.

- كذلك كون تلك الكثرة غير متعينة محال

لأن الكثرة ليست إلا تكرر الواحد

والواحد متعين، فلا بد لتكرره أن يكون متعينا

وبما أن الكثرة بحسب فرض التسلسل غير متعينة، فوجودها محال

فوجود سلسلة لا محدودة ولا متعينة من الممكنات محال

فوجود الواجب ضروري.

ب. دليل آخر

وهو يتطلب تعريف مفهوم "العدم المطلق"

العدم المطلق هو عدم الصدقية الخارجية والذي يستلزم لذاته ضرورة عدم (كل) أنحاء الوجود. يقابله الوجود المطلق الذي نقصده به هنا وجود الصدقية الخارجية والذي يستلزم لذاته ضرورة (بعض) أنحاء الوجود.

فتأمل معي رحمك الله في هذا (العدم الضروري) واحمد الله الذي هداك إلى كمال أدلة التوحيد.

فنقول: العدم المطلق إما انه واجب او مستحيل او ممكن.

ولا شك أن كونه واجبا مستحيل لوجودنا

أما إن كان ممكنا لذاته فإن يستلزم أن الوجود المطلق الذي يقابله ممكن لذاته

فيفتقر الوجود المطلق أي الصدقية الخارجية المطلقة إلى مرجح وهو محال لأن الوجود لا غير له (إذ كل ما يفرض غيرا هو في نهاية الامر داخل في الوجود المطلق)

فثبت أن العدم المطلق مستحيل لذاته ولا نفهم من الاستحالة الذاتية للعدم الضروري إلا وجود الوجود المطلق، وإذا ثبت أن الوجود المطلق واجب، لزم من ذلك تحقق (بعض) الوجود الضروري ولا نقصد بالوجود الضروري إلا الواجب.

ت. دليل أن واجب الوجود تجب له الحياة والقدرة والإرادة والعلم

المقدمة الأولى: أنا نعلم أن العلم والقدرة والإرادة صفات كمالية

بيان ذلك إما أن نقول: هذه الصفات صفات كمال أو صفات نقص أو لا صفات كمال ولا صفات نقص.

ومعلوم أنه يستحيل أن يقال في مثل العلم إنه صفة نقص

أو أن يقال فيه أنه لا صفة نقص ولا كمال

بل العلم صفة كمال مطلق

ثم نقول: لو لم يكن واجب الوجود متصفا بهذه الصفات، لكان فاقدا للكمال، وكل فاقد للكمال ممكن في ذاته محتاج لاحتماله جهة عدمية تستلزم إمكانه.

واللازم باطل، فكون الواجب غير متصف بهذه الصفات باطل.

فلا بد أن يكون واجب الوجود حيا مريدا عالما مريدا قديرا

ث. إثبات وحدانيته تعالى

قد بينا بالدليل الميسر أن كل واجب يجب ان يكون له مطلق الإرادة بدون تقييد لأنها لو كانت مقيدة لكان ذلك نقصا يدل على إمكان الواجب وهو محال.

فلو تعدد الواجب للزم منه تقييد الإرادة لكيلا يقع المحال من تعلق الإرادات بالمتضادات.

وبما ان اللازم باطل (تقييد إرادة الواجب) فالملزوم (تعدد الواجب) محال.

ج. إثبات أنه تعالى متكلم

يجب التنبيه أن البحث في صفة الكلام يجب أن يكون عقليا أي قبل الخوض في مبحث النبوة لتوقف العديد من الأحكام المتعلقة بالنبوة على هذه الصفة (كما سيظهر لك).

أما دليل الكلام ان كل عالم مريد قادر يجوز ان تتعلق إرادته بالدلالة على شيء كأن يخبر عن حقيقة واقعة أو أن يخبر عن أمر أو ان يخبر عن نهي، وجواز تعلق الإرادة الأزلية بإيصال هذا المعنى دليل على حضور هذا المعنى أي معنى الدلالة عند ذاته العلية في الأزل. وحضور هذا المعنى الذي هو معنى الدلالة على معلوماته هو معنى كونه تعالى متكلمًا.

الدليل الثاني: أنه من كمال الموجود الحي القادر المريد أن يجوز له الاخبار عن الأوامر والنواهي إن أراد، فكيف لا يكون قائما في ذاته معنى الإخبار عن الأمر الذي هو مصداق للكلام النفسي؟

الدليل الثالث: المعجزة ودلائل النبوة فإنها تفيد أنه تعالى له كلام في نفسه يريد أن يخبرنا به أي أنه تعالى متكلم.

ح. لوازم صفة الكلام

من الأحكام المتعلقة باتصافه تعالى بالكلام:

- أنه من صفات المعاني، قديم يتعلق بكل ما يتعلق به العلم من حقائق.
- مطابقة كلامه النفسي لعلمه، إذ ليس معنى الكلام إلا معنى الدلالة على المعلوم، فلو لم يكن الكلام دالا على المعلوم كما هو لم يكن كلاما.

- استحالة الكذب والتلبيس على الله، إذ كل شيء يخبر به مطابق لعلمه وما يعلمه تعالى حق في نفس الأمر.

فإن قيل: الإنسان يكذب مع أنه لا يخبر إلا عما يعلمه

أجبنا: أنه يكذب لأنه يخبر عن تصوراته في شكل تصديقات، فإن فرضنا موجودا ليس له أي علم تصوري، فالكذب منه محال، والله تعالى علمه كله حضوري إذ حقائق الأشياء حاضرة بذاتها عنده بذاتها لا بصورها، بما في ذلك حقائق صور الأشياء فتأمل، وكلامه لا يتعلق إلا بحقائق الأشياء، فلا يخبر إلا عن حقائق الأشياء.

دليل آخر على استحالة الكذب: انه لما وجدنا الآيات القرآنية آمرة بالتأمل في دلائل النبوة التي تفيد دلالة قطعية نبوة صلى الله عليه وسلم، قلت: علمنا بذلك أنه تعالى تكلم إلينا بأن بعض الأمور تدل على نبوته صلى الله عليه وسلم، وكلامه هذا صدق.

فإما ان يكون كل كلامه صدقا او ان يكون بعض كلامه صدقا والبعض الآخر كذبا، وعدم مطابقة بعض الكلام للواقع جهة عدمية إمكانية وذلك محال في حق الواجب. أو قل انه يلزم منه الترجيح بغير مرجح. فإن قلت يجوز أن تكون ذات الواجب مرجحة في هذا التخصيص.

قلنا: ذات الواجب ما تعلقت بالدلالة المطابقة للواقع على حقيقة من الحقائق إلا لكونها حقيقة من الحقائق يجب أن يتعلق بها كلامه وإلا لكان عاجزا عن الإخبار عما في ذاته. وهذا المقتضي (الذي هو وجوب الدلالة على كل الحقائق) أمر تشترك فيه كل الحقائق، فظهر وجوب ان تتعلق الذات بكل الحقائق تعلقا مطابقا للواقع. فإن وقع التخصيص افتقر الواجب إلى مخصص وهو محال.

- استحالة تصديق النبي الكاذب، إذ تصديق النبي الكاذب بالمعجزات ودلائل النبوة، معناه كلامه لنا بأنه رسوله، فيلزم عدم مطابقة كلامه لعلمه تعالى وهو محال.

- استحالة أن يقول الرسول كلاما غير الذي أمر أن يخبر عنه، لأنه تعالى تكلم إلينا بتصديقه بالمعجزة وبدلائل النبوة التي أمرنا بالتأمل فيها في كتابه، ولا نفهم من كونه رسولا إلا أنه لا يتكلم إلا بما أمره الله أن يكلمنا به.

- استحالة أن يخفي الرسول بعض ما أمره الله أن يخبرنا به، لأنه إن لم يخبرنا ببعض ما أمر أن يخبرنا به، لم يكن مخبرا لنا عن رسالة الله على وجه التحديد، فيلزم أنه في كلامه لنا لم يكن رسولا لله، فيلزم كذب الله علينا بتصديقه بالمعجزات ودلائل النبوة.

- استحاله أن يصيب الرسول عرض دنيوي يجعله لا يدري ما يقول، لاستلزام ذلك كذبه تعالى علينا في كلامه لنا بالمعجزة ودلائل النبوة.

والإحاطة بهذه الأحكام المتعلقة بصفة الكلام مهمة جدا في بحث النبوة.

2. الأدلة المشهورة في إثبات النبوة

اعلم أننا سنبدأ بذكر الطرق الضعيفة في هذا الباب أولاً ثم ننتقل تدريجياً إلى الطرق القوية ثم ننهي بحثنا ببحث مستقل متعلق بالطريق الذي نرتضيه في إثبات هذا المطلوب.

أ. دليل الحكمة

اعلم أن إخوة لنا أدعوا أن الله تعالى فاعل مختار بإرادة، ثم أدعوا أن المرجح في حصول هذه الإرادة أي تعلقها بالأمر المعين شيئاً أو صفة وسموها "حكمة" ثم قالوا: من الحكمة أن يرسل الله الرسل لكمال هداية المخلوقات، فإرسال الرسل واجب، ثم إن العقلاء لما نظروا في سيدنا محمد، رأوا أنه قد اجتمعت فيه كل الكمالات والأمر التي تؤيد نبوته عليه السلام.

قلت: لا نشك أنه متى أقررنا بوجوب إرسال الرسل، لم يمكن التردد في نبوته عليه السلام. لكن الحاصل أن لا دليل على هذا الوجوب عقلاً على حد علمنا.

بيان ذلك: أنه لا نفهم من كون الفعل حكيماً إلا ترتب أقصى كمال ممكن من وجوده، بما في ذلك الفعل الذي يكون هدفه درأ النقص بقدر المستطاع، فإن التسبب في درأ النقص تسبب في الكمال. وأنتم تثبتون هذه الحكمة أي صفة يستلزم قيامها بموصوفها ترجيح كفة الاختيار الكمالي.

فما دليلكم على ثبوتها؟

إن قلتم بآثار الحكمة التي نشاهدها في هذا العالم

قلنا: آثار الحكمة التي نشاهدها في هذا العالم جزئية وأنتم تثبتون صفة تتعلق بكل الممكنات وتسمونها حكمة. فكيف علمتم أن كل فعل يفعل الله يجب أن يكون لحكمة وأنتم لم تروا إلا بعض الحكمة؟

قد يقال: إن العلم الضروري حاصل بأن هذا العالم له غاية كمالية كما أن العلم الضروري حاصل أن موجودات هذا العالم مسخرة للإنسان، فيجب على الأقل إثبات حكمة جزئية متعلقة بوجود

الإنسان وأنا نعلم أن الله تعالى ما خلق هذه الأشياء إلا لتحقيق كمال الإنسان، فنعلم بهذا الوجه أن الله تعالى يريد لكمال الإنسان، وأن وجود الإنسان كان لحكمة.

فإذا ثبت ذلك نقول: إن كمال الإنسان في هدايته وكمال هدايته في أن يتواصل مع خالقه ولا يتحقق ذلك إلا بالرسالة.

قلت: سلمنا وجوده هذه الحكمة الجزئية، فلما قلتم: أن كمال الإنسان في هدايته بل ما مقصدهم بالهداية؟

سلمنا أن كمال الإنسان في هدايته، فلما قلتم إن هدايته لا تكون إلا بالرسالة؟

جوابهم المحتمل على الأول: أنا لا نقصد بالهداية إلا أن يهتدي الإنسان إلى طريق به تحصل الكمالات والسعادات لجنسه، فالتسليم بوجود حكمة جزئية موجب للتسليم بأن الله ما يريد إلا هداية البشر أي فعلهم للكمالات.

وفيه نظر إذ قد يكون كمال جنس الإنسان في هذا التدافع بين الحق والباطل، والخطأ والصحيح، وكما يقول الامام حجة الإسلام: (كمال القوس في اعوجاجه) فلما لا يكون كمال الإنسان في اعوجاجه؟ وأن يكون الكمال المترتب عن وجوده أي الإنسان هو وجود مخلوق مغاير لله تعالى له حرية الاختيار؟ فيفعل وفق ما تمليه عليه بواعثه لا عن اضطرار!

فذلك العالم الملائكي الذي تكاد تنعدم فيه الأخطاء، ربما، لا يكون عالماً لائقاً أصلاً بالإنسان!

سلمنا أن كمال الإنسان في هدايته، لما قلتم إن الهداية لا تكون إلا بإرسال الرسل؟

جوابهم: أنا رأينا اختلاف عقول الناس وأين يمكن أن يؤدي بهم ذلك، فاليهود على تجسيمهم والنصارى على تثليثهم والمجوس على عبادتهم للنار وغير ذلك من الاختلافات العديدة في أفكار الناس الاعتقادية، أضف إلى ذلك الاختلافات العملية، فإن كل إنسان يظن أن أراءه العملية هي الأصلح لجنس الإنسان، ولما كان الحال كذلك، علمنا أن الخيار العملي الوحيد الذي يري الإنسان طريق كماله هو إرسال الرسل.

يمكن الرد: أن الرسالة التي تدعون عصمتها للناس من التفرق، لم تمنعهم بعد سنوات من وجودها من تفرقهم، وحصلت مذابح بين المسلمين بسبب هذا التفرق، فإن تجاوزنا الاختلافات العقدية الشكلية

التي ليس لها تأثير عملي، نرى أن الناس في الفقهيات مختلفون جدا، واختلافهم هذا تسبب فيما ذكرناه، دونك مسألة الإمامة وما ترتب على الاختلاف فيها من أمور عظيمة. فهذا الدين الذي تدعون انها يُفهم الناس طريق الصلاح هو في ذاته محتاج إلى من يفهمه.

ثم قد يجاب أيضا: نحن نرى اليوم أن الناس اهتدوا إلى قيم عالمية كونية تحت ميثاق حقوق الإنسان، فهذا يمكن عده من طرق الهداية العملية التي يمكن أن يكون لها نتيجة أفضل إرسال الرسل، فلا ضرورة لإرسال الرسل على هذا التقدير.

وفي الجملة، الاعتراضات على طريق وجوب الإرسال الرسل كثيرة تفسد حصول الاطمئنان في القلب. وإنما فصلنا الكلام فيه، لأن هناك الكثير من الناس يستعمله في نقاش اللادينيين على ضعفه وغالبا ما يكون النقاش فيه عقيما، لكثرة الألفاظ المحملة كلفظ (الهداية) و (الحكمة) التي تقبل أن تفهم من العديد من الأوجه وغالبا ما تكون هذه الأوجه غير واضحة للطرفين.

ب. دليل التأييد والتوفيق وهداية الناس إلى الكمال

اعلم ان خلاصة هذا الدليل أن الله تعالى وفق سيدنا محمد، فأتبعه عدد كبير جدا من البشر بشكل لم يحصل لإنسي غيره، بل الله تعالى كان مؤيدا له في غزواته والاحبار المتواترة تشهد بتأييده له في بدر وفي أحد (رغم الهزيمة التي كادت لتكون أفدح من ذلك) وفي الخندق وفي حنين وفي تبوك! بل حتى بعد موته يمكن وصف تمدد جيوش الخلافة في أراضي الفرس والروم بأنه عمل معجز ولا يمكن فهمه إلا في ظل توفيق من الله تعالى.

إضافة أن سيدنا محمدا ما دعا البشرية إلا إلى تحصيل الكمالات والخيرات والمنافع واجتناب الشرور والأضرار والنقائص، ثم كان لدعوته تأثير عظيم في نفوس العباد بما لا يدع مجالاً للشك أن الله حبيه إلى قلوب العباد فكيف بعد ذلك كله يقال إنه ليس نبي الله تعالى!

قلت: هذه حجة إقناعيه لا تصلح لحالها أن تكون دليلا على النبوة، فلنأفل أن يقول: أيده ونصره لأجل غاية وليس لنا العلم الكافي للحكم أن إثبات نبوته من تلك الغايات.

ت. دليل الاتساق

إن ما جاء به محمد موافق لأدلة العقول، فما جاء به من أمور متعلق بالإلهيات يتسق مع معارفنا العقلية القبلية المتعلقة بالذات الأقدس لا إله إلا هو. وما جاء به في الطبيعيات دائم الإتساق بشكل عام مع معرفتنا التجريبية. وما جاء به من التشريعات موافق للمصالح وتتسق بشكل تام مع خيريته تعالى. أضف إلى الكمال التشريع الذي يظهر بالاستقراء غلبته على كل التشريعات الوضعية، والاتساق واضح أيضا في آيات القرآن الذي نزل منجما على 23 سنة ومع ذلك لا ترى فيه اختلافا يذكر يصح أن يكون محل نقد للعقلاء.

والجواب: حجة إقناعيه أخرى فإن حصول الأمر بهذا الشكل لا يوجب العلم الضروري بنبوة سيدنا رسول الله وإن كان يورث نوعا من غلبة الظن لاحتمال أن يكون سبب هذا الاتساق موجود كماله فاعل مختار وغير خاضع لأمر الله تعالى.

ث. الدليل الأخلاقي

اعلم أنه قد تواتر عن الناس أنه صلى الله عليه وسلم قارب درجات الكمال الإنساني في أفعاله وأنه كان لا يكاد يخطأ وأن العقل يحكم بأن شخصا يمثل هذه الأخلاق يستحيل ان يكون كاذبا او ساحرا أو مفتريا على الله.

قلت: قد يكون مع صدقه صلى الله عليه مفترأ عليه من غير الله تعالى، فالأخلاق العظيمة لحالها لا تدل دلالة ضرورية على صدق النبوة.

نعم إذا انضمت أمور أخرى، إلى هذا الدليل انتفى ذلك الاحتمال، أي احتمال أن يكون مفترى عليه، لكن غايتنا هنا أن نبين أن هذه الأدلة في ذاتها لا تدل دلالة قطعية على نبوته صلى الله عليه وسلم.

دليل صدق أخبار الغيب

اعلم أنه من حيث المبدأ، فإن هذا الدليل من أقوى الأدلة على صدق النبوة بعد دليل المعجزة، لذلك سنطيل في ذكر الشبهات التي لم نقرأها لأحد من قبل.

الأخبار الغيبية تنقسم إلى قسمين: أخبار أهل الكتاب في وجوده وأصحابه صلى الله عليه وسلم وأخبار سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحقق بعض الغيبات المستقبلية.

أما القسم الأول فهو أحسن من الثاني نوعياً وسنذكر الأسباب، والثاني أحسن منه كمياً لكثرة الأخبار الصادقة التي جاء بها سيدنا رسول الله.

وإنما قلنا القسم الأول أحسن نوعياً لأنه يجوز في القسم الثاني أن تكون أغلب الأخبار الغيبية التي أخبر عنها سيدنا رسول الله من كتب أهل الكتاب الخفية علينا. وهذا الاحتمال باطل بالضرورة عند المنصفين، فإن أخباره صلى الله عليه وسلم بالغيبات بلغت من الكثرة ما يستحيل أن يكون في كتاب من الكتب السابقة، كما أن الملاحظ أن أخباره التي أخبر عنها تختلف تمام الاختلاف مع الأخبار ونبوءات كاليهود والنصارى بل وكافة المليين كإخباره عن وجود هامان وتكذيب كتب أهل الكتاب لذلك.

ثم يتوجه اعتراض آخر لهذا القسم: سلمنا أن ملكاً مرسلاً من الله أخبر محمداً الغيبات التفصيلية بما في ذلك الغيبات المتعلقة بالعلوم التجريبية (الاعجاز والاحداث المستقبلية) فمن أين لكم أن معرفته بالغيب توجب معرفتنا بأن رسول الله، إذ يجوز أن تتعلق إرادة الله بإخباره عن الغيب دون أن تتعلق إرادته بأن يكون أخباره ذاك دليلاً على نبوة فولان!

والجواب المحتمل: دليلنا العلم الضروري الذي يعقب معرفة صدق إخبار غيبي تفصيلي، بأن ذلك الذي ادعى النبوة رسول الله حقاً.

وجواب المعارضين: لا نسلم أنه علم ضروري، بل هو جهل مركب وخطأ فكري في معرفة دلالة الأخبار الغيبية.

لذلك الأخبار التي جاء بها سيدنا رسول الله ليست تامة الدلالة على نبوته، قد يقول متسرع من المتسرعين: لكن الله تعالى اعتمد عليها في إثبات نبوته وأنت تقول: الدليل غير كاف، فيلزم أن الله استدل على نبوته صلى الله عليه وسلم بدليل غير قاطع.

قلت: ليس ذلك دليل نبوته في حقيقة الأمر على ما سيتبين لك بعد ذلك إن شاء الله.

ج. الأخبار الغيبية الموجودة في أهل الكتاب

عودا إلى القسم الأول ومحاولة تبيان نقاط قوته وضعفه.

اعلم أن المطلع على كتب أهل الكتاب المعلوم بالضرورة أسبقته في الوجود على وجود سيدنا محمد، يجد فيها من الأوصاف الدقيقة المتعلقة بسيدنا محمد ما يتعجب له الباحث المنصف، من ذكر لاسمه وأوصافه ومكان ولادته ويمكن الرجوع إلى البحوث التفصيلية في هذا الجانب.¹

ثم إن المقدمة الكلية تقول: لا قدرة لمخلوق أن يعلم الغيب التفصيلي إلا إن علمه الله تفيدنا علما بأنه لا بد أن يكون بعض الكلام في تلك الكتب الذي يخبر بوجود رسول اسمه محمد كلام الله حقا. فإن علمنا أنه كلام الله حقا وعلمنا أن كلامه النفسي تعالى مطابق للواقع، فإن محمدا رسول الله حقا.

اعتراضات الخصوم: الشبهة الأولى

لا نسلم أن تلك النصوص تدل دلالة قطعية على النبي العربي الذي الذي اسمه "محمد"، فخصومكم من أهل الكتاب يشككون في دلالات الألفاظ فيقولون أن اللفظ في نشيد الإنشاد² الذي تقولون أنه لإسم "محمد" يعني في حقيقة الأمر "مشتهى الأمم" ويفسرون لفظة "البراقليط" بمعاني أخرى لا يخدم مصلحتكم. وهذا يقدر في العلم الضروري الذي تدعونه في كون هذه النصوص دالة على نبيكم.

الجواب على الاعتراض الأول

لن ندخل في تفاصيل النقاش المتعلق بهذه التشكيكات، فليست تلك الغاية، فالأمر متروك للمتخصصين. الذي نقوله والذي تحتاج أن تعرفه أن العلم الضروري بأن هذه النصوص إنما تدل دلالة قطعية على سيدنا محمد ناتج عن استقراء كل النصوص في هذا الباب، نعم يمكنك التشكيك

1 راجع مثلاً كتاب "محمد في التوراة والإنجيل" تأليف الدكتور محمد عبد الخالق شريعة

في دلالة نص معين، لكن لا يمكن أن تشك في دلالة كل النصوص المنتشرة في كتبهم والتي تدل في مجموعها دلالة ضرورية على سيدنا محمد.

الاعتراض الثاني للخصم

سلمنا أن هذه النصوص تدل دلالة قطعية على نبينا، فلما قلتم إن معرفة الغيب التفصيلي إنما تحتاج ضرورة إلى إخبار الخالق؟

الجواب على الاعتراض الثاني

لأن الاستقراء دل على أن المتغيرات العادية التي تميز الوجود الطبيعي ومن ضمنه الوجود الإنساني كثيرة جداً، وذلك كان ظاهراً للناس في الماضي وهو أظهر بكثير اليوم بما يعرف بنظرية الفوضى، فهناك ما لا يحصى إلا الله تعالى من المتغيرات الآنية التي تتداخل في ما بينها لتسبب عادة في هطول قطرة مطر واحدة، وهذه المتغيرات لكثرتها مجهولة لإنسان القرن الواحد والعشرين، فكيف يمكن لأصحاب هذه الكتب أن يتنبؤوا بأحداث تفصيلية مستقبلية نعلم بالضرورة عدم إمكان التنبأ بها تفصيلاً إلا إن أحاطوا بكل المتغيرات العادية وقد علمت أن ذلك متعذر؟

الاعتراض الثالث

سلمنا أن البشر لا يقدرّون على الإحاطة بتلك المتغيرات العادية، فما دليلك على امتناع أن يحيط بها مخلوق أكمل من البشر؟

الجواب على الاعتراض الثالث

هذا المخلوق لكي يحيط بكل المتغيرات الآنية والمستقبلية التي يخضع لها الوجود البشر، لا بد أن يستعلم من الله تعالى وهو المطلوب.

الاعتراض الخامس

سلمنا أن تلك الكتب فيها نفحات من العلم الإلهي، لكن ألا يحتمل كذب الواسطة، أقصد الواسطة بين الخالق والناس، فيخبر عن وجود محمد بن عبد الله كرسول وهو في حقيقة الأمر يعلم انه سيوجد لا كرسول؟

الجواب على الاعتراض الخامس

اعلم أن هذه الشبهة تدل على أن الاخبار عن الغيب من كتب أهل الكتاب في ذاته لا يكفي لتمام الدلالة على النبوة. فالدليل لا يعتمد عليه.

نعم يمكن أن نرد على هذه الشبهة، لو استدللنا على أن تلك الواسطة قدمت نفسها كرسول لله عندها سيمتنع كذبه وتلبيسه، لكن الاستدلال على ذلك مستحيل.

استحالة الاستدلال على أن الملك قدم نفسه للكتابين كرسول الله بحث لا ينطق إلا بالصدق

ذلك أن الأسانيد قبل القرن الثالث منقطعة، فلم يتواتر وجود سيدنا عيسى بل بعض الباحثين المعاصرين يشكون أصلاً في وجوده ويعتبرون عيسى الذي في كتب أهل الكتاب شخصية خرافية بدراسات مقارنة محترمة ليس فيها إنكار للضروريات المعلومة بالتواتر³. فإن كان وجود شخصيات مثل موسى وعيسى عليهم السلام محل شك إن اعتمدنا على الضوابط الموضوعية في قراءة النصوص والاخبار، فلا شك أن معجزاتهم محل شك، ولا شك أيضاً أن تقديم الملك كرسول لله بحيث نضمن صدقه أمر مشكوك فيه.

في قبح هذا الفعل أي تحريف ذلك المخلوق لأخبار الغيب وكذب هذا الملك على عباد الله

سيقول أقوام: إن الله تعالى لا يمكن أن يسمح بمثل هذا الفعل الذي يجوز العقل قيام الملك به والجواب: انه قد يكون ذلك الفعل الذي قام به الملك حسناً من وجوه غير معلومة لنا.

حتى إن سلمنا بأنه وفق الاعتبارات الإنسانية فعل قبيح، فالتحسين والتقبيح غير معتبر في أفعال الله، فله تعالى أن يفعل ما يشاء ويترك ما يشاء.

³ راجع "العقائد الوثنية في الديانة المسيحية"

في سبب البحث في هذه الاحتمالات البعيدة

لقد أخذت على نفسي عهدا باستقصاء كل الكلام في هذا الباب، ولا اظن أن الأدلة على النبوة تتم دون عرض هذه الاحتمالات البعيدة التي تطعن في صدقها. والتي قد يقول البعض أن "العقل العملي لا يقبلها" أو "أننا نعلم بالفطرة سقوطها" أو "يجب إحسان الظن بالله" إلخ. فأنا اهديك إلى الطريق القطعي لمعرفة حقيقة النبوة لا أن اكذب عليك بطرق ناقصة مزيفة يظهر للعامي من الناس كما لها وتماه وهي في الحقيقة لا تصح أن يبنى عليها أصل عظيم كالنبوة!

ح. دليل المعجزة

المعجزة كما في التعريف الكلامي المشهور هي عمل خارق للعادة مقرون بالتحدي وبدعوى النبوة. والسؤال الذي حير الناس هو كيف تكون دلالة المعجزة تامة على تصديق الله للنبي؟ لقد تفننت عقول العباد في الاتيان بكل أنواع الشبهات القادحة في دلالة المعجزات وحرص المتكلمون على الرد عليها بالتفصيل، لعل أحسن من أوضح ذلك الإمام الرازي في مطالبه العالية، فبين أن الاستدلال بالمعجزة على صدق النبوة يتوقف على العلم بأصول ثلاثة تندفع بها كل الشبهات الممكنة.

الأصل الأول: معرفة أن لهذا العالم خالقا عالما مريدا متفردا بالتأثير والإيجاد، وأقام الأدلة على تفرده تعالى بالتأثير.⁴

الأصل الثاني: إمكان حصول العلم الضروري المخلوق من الله تعالى بصحة احتمال معين على باقي الاحتمالات بدون نظر ومقدمات.

⁴ نعرض دليلا إجماليا على هذا الأصل فنقول: إذا فرضنا ممكنين "أ" و "ب" ليس بينهما تضاد بحيث يجوز أن يوجدوا معا وفرضنا "أ" تؤثر حقيقته في وجود "ج" في الزمان "ز" والمحل "م". وفرضنا أن "ب" تؤثر حقيقته في وجود "س" في الزمان "ز" وفي المحل "م" ولنفرض أيضا: أن "ج" ضد "س"

فحصول هذا الفرض محال لاستلزامه اجتماع الضدين في نفس المحل والزمن والتأمل في الفرض ستعلم أن سبب استحالة هو استقلالية الممكنات بالتأثير لأن وجود "أ" و "ب" معا ممكن بالإمكان الخاص بالنظر إلى ذاتهما.

الأصل الثالث: أن الحكم لله وحده (وهذا الأصل متعلقة بشبهات تخص التشريع لا علاقة لها بهذا البحث)

ثم بين كيفية استلزام هذا الأصول الثلاثة لصدق النبوة فقال: وإذا عرفت هذه الأصول الثلاثة، فحينئذ يظهر القول بصحة النبوات، ظهوراً، لا يبقى فيها شك ولا شبهة. وتقريره: أن نقول: فاعل جميع هذه المعجزات هو الله تعالى لأننا بينا في الأصل الأول أنه لا مؤثر ولا موجد ولا مكون إلا الله تعالى ثم نقول: وإنه تعالى إنما خلقها لأجل تصديق هذا المدعي. فأما قولهم: إنه يجوز أن يكون قد خلقها لأغراض أخرى. فنقول: ذلك التجويز قائم في الجملة. لأننا نقول: قد بينا أن قيام تجويز الوجوه الكثيرة قد لا يمنع من حصول القطع والجزم بواحد منها، كما ذكرناه في المثال فندعي: أن الأمر في هذه المسألة كذلك.

والدليل عليه: أن موسى عليه السلام لما أمر القوم ببعض التكاليف، فأبوا، وأصرروا طلب من الله تعالى أن يوقف الجبل فوق رؤوسهم. ثم إنهم كانوا يشاهدون أنهم كلما قصدوا الطاعة والامتثال، فذلك الجبل، يتباعد عن رؤوسهم، وكلما قصدوا العود إلى العتو والإصرار والكفر. فذلك الجبل يقرب منهم بحيث خافوا من وقوعه عليهم. ومن المعلوم أن حصول هذه الحالة على هذا الوجه، يفيد العلم الضروري بأنه تعالى إنما أوقف الجبل فوق رؤوسهم، لأجل أن يتباضروا إلى الطاعة والامتثال. وتجويز أن يكون الغرض من إضلال ذلك الجبل. شيئاً آخر سوى هذا المقصود، لا يقدر في حصول العلم الضروري، بأنه لا مقصود منه سوى ذلك. فإننا قد بينا أنه قد يحصل القطع والجزم مع قيام مثل هذا التجويز. فثبت بالأصل الأول أن خالق كل المعجزات هو الله تعالى، وثبت بالأصل الثاني: أنه لا حكمة لله تعالى في خلق تلك المعجزات، إلا التصديق. وهذا يفيد العلم اليقيني بأن الله تعالى إنما خلق هذه المعجزات لأجل تصديق الأنبياء والرسل. والعلم الضروري، حاصل بأن الكذب على الله تعالى محال. لأنه صفة نقص. وشهادة الفطرة دالة على أن صفة النقص محال على الله تعالى وعند هذا يحصل الجزم واليقين بأن ظهور المعجزات يدل على صدق الأنبياء

انتهى كلام الإمام رحمه الله⁵.

⁵ : كتاب "المطالب العالية في العلم الإلهي" المجلد الثامن صفحة 93.

ملاحظة بسيطة: قد يستشكل من لم يحقق هذه المسائل قول الإمام: " أن الله تعالى إنما خلق هذه المعجزات لأجل تصديق الأنبياء والرسول " فأفعال الله وفق المعتقد السني لا تعلل بالأغراض، فكيف يعلل وجود المعجزة بالحكمة التي هي التصديق؟

الجواب ببساطة: أن التعليل هنا من باب تعليل وجود الوسيلة بإرادة الله تعالى لتحصيل الحكمة، فتصديق النبي حكمة، وهي حكمة أراد الله تحقيقها بدون أن يكون له غرض ذاتي في تحقيقها بل أراد تحقيق الحكمة التي تحقق مصالح عباده لا مصلحته، ثم أراد الله أن تكون المعجزة وسيلة إلى تلك الحكمة. فأنظر كيف ان الحكمة والوسيلة كلها تحت سلطان الله وأن الله تتعالى يختار ما يشاء، فلا تنوهم من كلام الإمام وجود تناقض مع أصولنا الدينية.⁶

تلخيص لكلام الإمام وإرشاد الناس إلى القواعد الكلية بما يتعلق بمعجزات الأنبياء

نقول شروط المعجزة:

- أن تكون فعلا أو شيئا خارقا لعادات البشر
 - أن يلزم من حصول مثل ذلك الشيء "عادة" العلم الضروري بأن ذلك الفعل إنما كان تصديقا للنبي.
 - أن تكون مقترنة بالتحدي وبدعوى النبوة.
- اعلم أنه مع عدم اعتبار الشرط الثالث، فإن الشيء أو الفعل قد يكون دليلا على النبوة ولا يكون معجزة، فليس كل دليل على النبوة معجزة وكل معجزة دليل على النبوة. والملاحظ أن الشرط الثالث يمكن إدخاله في الشرط الثاني. فتتوقف دلالة العجزة على أمرين فقط.

تعليق على دليل المعجزة

اعلم ان كلام الإمام ملزم لكل من شاهد المعاجز وأنه رحمه الله بين حقيقة المعجزة بل وبين الطريق الذي يتوصل به إلى صدق النبي عن طريقها، لكن الإشكال في هذا الطرح أنه وإن كان العلم

⁶ : راجع مبحث التعليل في موقف العقل لشيخ الإسلام مصطفى صبري، كذلك راجع رسالتين مفيدتين في هذا الباب للإمامين الجليلين الشريف الجرجاني قدس الله سره والإمام التاج السبكي. الأولى باسم "الفرق بين الفائدة والغاية والغرض والمقصود والعلة الغائية" والثانية باسم "ورد العلل في فهم العلل" وهما موجودتان على شبكة الإنترنت.

الضروري المخلوق في قلوب من شهد المعاجز ملزما لهم، إلا أن هذا العلم الضروري لا يمكن أن يتعداهم إلى غيرهم.

نعم نستطيع أن نعلم بحصول مثل هذا العلم إن تواتر إلينا خبر حصول المعاجز بذلك الشكل كرفع الطور والآيات التسع التي أظهرها بشكل مستمر لقوم فرعون، لكن معاجز الأنبياء بشكل عام لم تتواتر على وجه التعيين، حتى معجزات سيدنا محمد لم تتواتر فكيف يمكن اعتماد هذا الطريق في اثبات النبوة؟

لعل الإجابة الجاهزة: هي أن القرآن في حد ذاته عمل خارق للعادة وقد تواتر إلينا خرقه لعادات العرب بل الله تحداهم بالإتيان بمثله! لذلك سنتقل إلى مناقشة المفهوم الأخص للمعجزة الذي هو معجزة القرآن.

خ. المعجزة القرآنية

إن الزعم بأن القرآن معجزة، يجب أن يحترم الأصول التي بينها الإمام

- أن يكون وجود القرآن بشكل يخرق عادات الناس

- أن يكون وجوده على ذلك النحو كافيا لحصول العلم الضروري بأن وجود بذلك الشيء ليس إلا تصديقا من الله للرسول.

لذلك نبدأ بمناقشة الأصل الأول:

فنسأل لماذا قلتم انه خارق للعادة؟

الإجابة: أنه صلى الله عليه وسلم تحداهم أن يأتوا بكلام في مثل نظمه وبلاغته

قلنا: وهل الاتيان بكتاب بكمال بلاغي معين عمل خارق للعادة؟ إن وجود الأعمال الإبداعية الاستثنائية التي لا تقارن بغيرها من الأمور العادية في سنن البشر. الأمر كأن شخصا مجهول الحال قام بالإتيان بعمل في مبدع يعرف ألا أحد من الأوساط الفنية يقدر عليه ثم يتحدى الوسط الفني برسم مثله، ولنفرض ان هذا الشخص ادعى النبوة، فهل هذا كاف لتصديقه؟ فالشرط الأول غير متحقق.

للخلط بين الامر الاستثنائي وبين خلق العادة ثم إنهم قالوا: "قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا!"
وامتناعهم عن استجابة التحدي لا يفسر بالضرورة أنه عجز منهم!

فيمكن ان يقول القائلون بإعجازية القرآن: أن إعجاز القرآن ليس بلاغيا فقط، بل القرآن معجز
باحتوائه على أسرار العلوم الحكيمة منها والطبيعية المنسوجة في ذلك الشكل اللغوي العجيب، فتلك
المعاني الكمالية سواء كانت غيبية او حكمية أو علمية لا يقدر أن يأتي بها أحد من جهال العرب ولا
من علماء الإنس، فثبت أنه أمر خارق لعادات البشر.

فخلاصة الكلام : إن عرض المعجزة القرآنية بهذا الشكل يحقق الشرط الأول الذي هو كونه خارقا
لعادات البشر.

مناقشة الأصل الثاني: هل وجود القرآن بالشكل الذي نعرفه الآن دليل على أنه لم يوجد إلا لتصديق
الرسول؟

الجواب لا طبعاً، لأنه لم يحصل بشكل قطعي ينفي احتمال أن يكون مخلوق ليس بجني أو إنسي، له
من الكمال ما له، أبدع القرآن في ذلك الشك وألقاه على محمد عليه السلام

لذلك أقول: الظاهرة القرآنية لا تحقق الشروط التي يجب توفرها في المعجزات. وههنا سر عظيم، يفسر
لنا عدم كون القرآن في ذاته معجزة، أن المعجزات الحسية من رفع للطور وقلب العصى إلى حية، لا
يجوز ان تتعلق بها إلا قدرة الله، فإن أتحدت هذه المعجزات مسارا يؤيد دعوى الرسول، حصل العلم
الضروري بأن الله تعالى الذي خلق هذه الأمور عل هذا الشكل، إنما خلقها تصديقا لنبيه.

أما القرآن فهو في نهاية الأمر كلام، والتكليم فعل مقدور للممكنات، بعكس رفع الطور الذي لا
يقدر عليه إلا الله. فالملاحظ أن الدلالة التأييدية لرفع الطور متوقفة على العلم بأنه لا يقدر على رفعه
إلا الله تعالى، وهذا العلم يكاد يكون حاصلًا لكل البشر. بعكس القرآن الذي يجوز العقل تعلق قدرة
ممكن أكمل من الإنسان بتكليم سيدنا محمد.

د. الدليل الاستقرائي الصدري

اعلم أن لهذا الدليل أوجهها عددية جدا، بعضها يقول: أن استقراء المعجزات بالأخبار الأحادية يفيد حصول العلم اليقيني بأنه صلى الله عليه وسلم كان مؤيدا. فتتبع "خوارق العادات" الحسية التي حدثت له في حياته، إنما تفيد في مجموعها العلم الضروري بأنه صلى الله عليه وسلم رسول الله. وهو ضعيف لعدم ضمان موضوعية النقل من الصحابة حتى وإن بلغت نوعا ما من الكثرة. وقد يعبر الدليل بشكل آخر فيقال: أن كل القرائن على كل المستويات سواء الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الأخلاقي أو التشريعي أو اللغوي أو الغيبي، إنما تفيد مجتمعة نبوته صلى الله عليه وسلم وأفضل من عرض الدليل بهذا الشكل العلامة محمد باقر الصدر حيث فصل أسسه في كتاب الأسس المنطقية للاستقراء وعرض نتائجه في كتابه "المرسل الرسول الرسالة" وخلاصة هذا الدليل أن إن تتبعنا قرائن الاستفادة من جميع مستويات وجوده صلى الله عليه وسلم لحصل لنا العلم الضروري بأن رسول الله وقد سبقه في هذا الإمام حجة الإسلام كذلك، ونحن نقول أن كلامه صحيح لا شك فيه، فهذا من أصح الأدلة. وقد عرض باقر الصدر هذا الدليل بما يتناسب مع منهجه الاستقرائي الاحتمالي، ومع ذلك لم يخلُ عرضه للدليل من ثغرات نجملها عموما في عدم اعتباره في استقراءه لكل الاحتمالات الممكنة عقلا. فهو قيد الاحتمالات الممكنة بالاحتمالات العادية فقط وسيظهر لكم ذلك عند عرضنا لكلامه.

يقول رحمه الله اختصارا لفكرته: "إذا تسلم الإنسان رسالة من أحد أقاربه، وكان هذا القريب صبيا يدرس في مدرسة ابتدائية بأحد الأرياف فلاحظ الإنسان الذي يستلم الرسالة أنها قد كتبت بلغة حديثة، وبعبارات مركزة وبلغية، وبقدرة بافية فائقة على تنسيق الأفكار وعرضها بصورة مثيرة. إذا تسلم الإنسان رسالة من هذا القبيل، فسوف يستنتج أن شخص مثقفا واسع الاطلاع قوي العبارة قد أملى الرسالة على الصبي، أو شيئا من هذا القبيل (تأمل في قوله هذا أي شيء من هذا القبيل وبما يمكن تفسيره!)

يكمل العلامة ويقول: وإذا أردنا أن نحلل هذا الاستنتاج والاستدلال نجد أن بالإمكان تجزئته إلى الخطوات التالية:

- الأول أن كاتب الرسالة صبي ريفي ويدرس في مدرسة ابتدائية
- الثانية: أن الرسالة تتميز بأسلوب بليغ ودرجة كبيرة من الإجابة الفني وقدرة فائقة على تنسيق الأفكار.

- الثالثة: أن الاستقراء يثبت في الحالات المماثلة، أن صبيّا بتلك المواصفات التي تقدمت في الخطوة الأولى، لا يمكنه أن يصوغ رسالة بالمواصفات التي لوحظت في الخطوة الثانية
- الرابعة: يُستنتج من ذلك، إذن إن الرسالة من نتاج شخص آخر، أستطاع ذلك الصبي بشكل وآخر، أن يستفيد منه ويسجل في رسالته

وتتلخص عملية الاستدلال في إنه كلما لوحظت ظاهرة معينة، ضمن عوامل وظروف محسوسة، ولوحظ استقرائيا ان هذه العوامل والظروف المحسوسة في الحالات المماثلة، لا تؤدي إلى نفس الظاهر، فيدل ذلك على وجود عامل آخر غير منظور لا بمن افتراضه لتسير تلك الظاهرة⁷ انتهى كلامه رحمه الله.

قلتُ أنا حمزة: خلاصة دليله أن حصول رسالة الإسلام على ذلك الوجه دليل على أنه لا يمكن تفسيره بأمور محسوسة، بل لا بد في وجود رسالة الإسلام بذلك الشكل على يد سيدنا محمد دليل على أن أصلها غير محسوس أو قل غيبي.

والمشكل في طرحه: أن كلامه في شقه الأول صحيح، فلا بد ان يكون السبب غيبيا، لكن ليس بالضرورة هو الله، كذلك لا بد ان يكون هذا السبب له من الكمالات ما له، لكن ليس بالضرورة أن يكون هو الله.

وقد تفادى مناقشة الاحتمالات الغيبية التي لا يستطيع منهجه الاستقرائي الحسي مناقشتها، هذا لأن منهجه الاستقرائي عملي تجريبي لا يصلح لمثل هذه القضايا الغيبية. وهو يظن رحمه الله ان ما فسرته في الأسس المنطقية في الاستقراء يمكن تطبيقه على وجود الله تعالى ووجود الرسالة كما يمكن تطبيقه بنفس الشكل على العلوم الطبيعية، وهذا غير صحيح كما ظهر لك.

لذلك سنلجأ إلى منهج استقرائي آخر قطعي، يتجاوز الإشكالات التي في كلام العلامة باقر الصدر رحمه الله.

التعليق العام على الأدلة المقدمة

⁷ "المرسل الرسول الرسالة" محمد باقر الصدر، صفحة 62

إن المناقشة التي عرضناها لكل دليل من هذه الأدلة تبين لنا أن كل دليل النبوة لا يجب أن يكون على مستوى واحد، بل الدليل يجب أن يعتمد على كل مستويات وجوده الإنساني صلى الله عليه وسلم، فلا نقول مثلاً: أن أخلاقه لذاتها دليل على النبوة، أو نقول إن تأييد الله له وحده دليل على النبوة أو نقول إخباره بالغيب دليل على النبوة لحاله، بل كل هذه الأمور مجتمع إن نظرنا إليها ووضعناها في نسق متكامل صحيح تدل دلالة عقلية قطعية على النبوة.

والملاحظ أيضاً أن دليل المعجزة بشكل عام راجع إلى الدليل الاستقرائي أو دليل القرائن كما يقولون، فالذي يرى المعجزة أي العمل الخارق للعادة ويرى أن هذا الشخص يتحداه أن يفعل مثل فعله بقلب العصا إلى حية، ثم رأى أنه كلما عرض عن سيدنا موسى ابتلاه الله بابتلاءات عجيبة وأنه كل ما استغفر وأذعن رفع الله عنه تلك الابتلاءات ولتسع مرات متتالية، فالذي يستقرأ هذا الواقع كما هو، يحصل له علم ضروري لا يقبل الشك أن الفاعل الوحيد في الوجود في هذا الكون (الله) إنما خلق تلك الابتلاءات تصديقاً لنبيه موسى عليه السلام.

لكن زمن المعجزات قد ذهب، والحمد لله أن دليل المعجزة الحسية ليس هو المصداق الوحيد للدليل الاستقرائي، بل نستطيع أن نستقرأ في المعاني القطعية التي تخص وجوده صلى الله عليه وسلم حتى يحصل لنا اليقين بنبوته.

3. الطرق المعتبرة في الدليل الاستقرائي

أ. الطريق الأول: الاستقراء المقترن بالاستعداد لليقين

هذا القسم من الاستقراء كباقي الاستقراءات يتضمن جمع المعطيات المتعلقة بوجود سيدنا محمد، وتكون هذه المعطيات كثيرة متكررة، بحيث يلزم من تعقلها حصول حالة من الاستعداد العادي، التي يعقبها خلق العلم الضروري بصحة نبوته صلى الله عليه وسلم. وهذا النوع من الاستقرار يختلف عن الذي فصله العلامة الصدر، في كون حجته تعتمد على العلم الضروري الذي يعقب حصول الاستقراء، وليست حجته من الاستقراء نفسه.

ويفهم من كلامنا هنا، أن هذه المعطيات بهذا الترتيب لا تدل دلالة عقلية على نبوة سيدنا محمد، وإنما غايتها تحصيل تلك الحالة الاستعدادية، والله تعالى كما هو معروف بالعادة يخلق العلم الضروري بصدق دعوى النبوة. والمشاهد أن أغلب المسلمين عوامهم وعلمائهم إنما تصديقهم بالنبوة راجع إلى هذا النوع من الاستقراء بل الله اعتمد هذا الطريق لهداية عباده لما كلمهم بالمعجزات والقرآن وذلك من تخفيفه على الناس.

لسائل أن يسأل: لنفترض أن هذه الحالة الاستعدادية لم تقتزن بذلك العلم الضروري، فهل لهذا الدليل حجة بعد ذلك؟

الجواب: التجويز حاصل عقلا، لكنه ليس حاصلًا في العادة، ولاختصار الطريق نقول إن حجة الله عباده هي نفس ذلك العلم الضروري، فإن فرضنا عدم وجوده لم تكتمل حجة الله عليك.

واعلم أن هذا العلم الضروري حاصل في العادة لأغلب من يطلعون على تراث سيدنا محمد، وإن شكك في حصول هذا العلم هو محض المكابرة. وللإنسان بعد ذلك أن يفعل ما يشاء.

الطريقة العلمية للحصول على اليقين العادي المتعلق بنبوته عليه السلام

هي فكرة مشروع، يمكن لمن له علم موسوعي أن يقوم بها، أو يقوم بها فريق عمل، يكون مطلعًا في مجموعه على القرآن والصحيحين وكتب السنة لمعرفة تاريخ الإسلام، ثم تاريخ الحضارات والعلوم والأديان السابقة على الإسلام، ثم تاريخ الإسلام وبقية الأديان والعلوم والفلسفات بعد بعثة سيدنا محمد إلى اليوم.

ثم يقوم هذا الفريق بمراجعة لكل هذا التراث في مشروع لانتزاع المعاني المتواترة التي تهم سيدنا محمدًا في هذا التاريخ ككل.

فإن فرضنا أن مجموع المعاني التي حصلها هو 2000 فليتم بإدراج هذه المعاني في جدول على هذا الشكل.

المعنى	مؤيد لنبوته عليه السلام 1	مؤيد لعدم نبوته 2	ليس مؤيدًا لنبوته ولا عدم نبوته 3
--------	---------------------------	-------------------	-----------------------------------

			المعنى رقم 1
			المعنى رقم...
			المعنى رقم 2000

والاحتمالات ثلاثة: إما ان تكون المعطيات المتوفرة غير كافية في حسم النبوة، فتمتلاً الخانة الثالثة، فلا نصل إلى نتيجة مقبولة، وهذا الاحتمال بالضرورة باطل لأن نعلم أن هناك الكثير من المعاني المتواترة تؤيد نبوته على السلام على سبيل الظن طبعاً.

الاحتمال الثاني: أن تكون المعطيات واضحة في عدم تأييد نبوته وهو باطل أيضاً

الاحتمال الثالث: أن تكون المعطيات واضحة في تأييد نبوته بعد إزاحة المعطيات التي لا تفيد شيئاً. وهذه الطريقة يشترط فيها ان تكون المعطيات المتواترة كثيرة كما، مختلفة نوعياً، مختلفة زمانياً، مختلف مكانياً.

فإن فرضنا وجود 2000 معطى متواتر (كثرة كمية نسبية) بعضها يتعلق بأهل الكتاب، والآخر يتعلق بالمسائل الطبيعية، والآخر يتعلق بأحوال بأخلاقه الخ (اختلاف نوعي) والبعض منها قبل وجوده عليه السلام بأربعين سنة، والآخرى قبل وجوده ب 600 سنة وأخري بعد وجوده ب 500 سنة (اختلاف زمني) ويتعلق بعضها بأحداث حدثت في القدس والبعض الآخر بأحداث مكية (اختلاف مكاني)

إن حصلت معطيات بهذا الشكل، بهذه الكثرة والاختلاف والتكامل وكلها يفيد على سبيل الظن نبوته صلى الله عليه وسلم، فإن ذلك يوجب عقلاً وجود حالة استعدادية تمهد في العادة، لخلق علم ضروري من الله تعالى متعلق بنوته.

ولكن قطعاً لدابر الاستكبار والجحود ومن باب إلزام الغير أمام العامة والخاصة، هدى الله البشر إلى نوع ثان من الاستقراء يستلزم لذاته حصول الدلالة العقلية على صدق النبي ما قرأته لأحد من البشر وأرجو ان يوفقني الله في عرضه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ب. الاستقراء الذي يدل دلالة عقلية على صدق النبوة

إن أردنا توصيف الواقع، فإن هناك إنسانا كان عمره أربعين سنة، يعيش في جزيرة العرب، في القرن السابع ميلادي، إدعى النبوة من الله. هذا هو "الحدث" الذي هو موضوع ناقشنا، والتأمل في طبيعة هذا الحدث ستساعدنا في تحديد المنهجية الأصيلة في التعامل معه.

"محمد" إن الركن الأساس في موضوع هذا الحدث هو سيدنا محمد، والتأمل في حقيقته ندرك أن سيدنا محمدا إنسان. لذلك قبل النظر في شيء متعلق بنبوته، يجب أن نكون على علم تام بحقيقة الإنسانية، وبأعراضها العامة التي قد تعرض لكل شخص ممن يصدق عليه أنه إنسان. فالإنسان قد يعرض له المرض في جسده أو في عقله، والإنسان يعرض عليه الفرح والحب، وقد يعرض له الغضب والبغض إلخ ذلك من الأحوال الإنسانية.

فمعرفتنا بحقيقة الإنسانية وبأعراضها امر ضروري في منهجيتنا.

المنهجية في التعامل مع ظاهرة النبوة

إن خلاصة صورة الدليل الذي سنقدمه تكمن في قياس استثنائي، يعني دليل في شكل (إما ان يكون كذا وإما ان يكون كذا)

وقطعية هذا القياس تعود بشكل أساسي إلى قطعية التقسيم.

فعندما نقول: العالم إما حادث أو قديم فهذا التقسيم قطعي، لأنه تردد بين النفي والاثبات بين البداية وعدم البداية.

لذلك نقول اننا سنضع الاحتمالات المتعلقة به صلى الله عليه وسلم لما أدعى دعواه وذلك بالتقسيم العقلي القطعي.

اعلم أن الخطأ الذي ارتكبه باقر الصدر رحمه الله يرجع بالأساس إلى عدم تحديده للخيارات العقلية الممكنة المتعلقة بدعوى سيدنا رسول الله للنبوة.

فقبل البحث في القرائن المتعلقة بإثبات نبوته يجب أن نضع الاحتمالات العقلية المتعلقة بدعواه صلى الله عليه وسلم. ثم بعد ذلك ندرس كل احتمال على حدا بواسطة المعطيات القطعية التي يوفرها لنا العقل والخبر المتواتر ثم بعد ذلك ننظر في النتيجة الحاصلة.

المرحلة الأولى: حصر الاحتمالات العقلية بتأملنا في الحقيقة الإنسانية وبما يمكن أن يعرض لها

اعلم أنه إما أن يكون سيدنا محمد شخصا عاقلا أو لا هذ المستوى الأول من البحث

فإن كان عاقلا، إما ان يكون مريضا بأحوال تجعله يقول ما يقول ويدعي ما يدعي او لا؟

فإن لم يكن مشكوكا بعقله ولا مريضا بمرض عقلي (كالصرع)

فإما أن يكون صادقا فيما يدعيه أم لا؟

فإن كان صادقا فيما يدعيه.

فإما أن يكون مكذوبا عليه أم لا؟

فإن لم يكن مكذوبا عليه كان رسول الله حقا.

لأن الإنسان بما هو إنسان إن كان معافي من الأمراض العقلية، إن ادعى علمه بأمر

وهذا الأمر هنا (نبوته) أي أن الرسول أدعى علمه بنبوته.

إما أن يكون حقا أو باطلا أي أخبر الذي ادعاه.

إن كان حقا فهو المطلوب (أي خبر نبوته)

إن كان كاذبا، فإما أن يكون كذب الخبر من نفس المدعي أو لا من نفس المدعي

فإن ثبت أنه ليس كاذبا من نفسه ولا من غير نفسه (أي ليس مكذوبا عليه)

وجب الاعتقاد بأنه يقول الحق.

هذه هي الاحتمالات بالحصر القطعي وهي 5 احتمالات لا بد أن يكون أحدهم صحيحا، وندعي أن الاخبار اليقينية المتعلقة به صلى الله عليه وسلم تفيدنا العلم القطعي بصحة الاحتمال الخامس وتؤيده وتعضده ونفس هذه الاخبار تفيد سقوط كل واحدة من الاحتمالات الأربعة الأولى. فالذي سنقوم به ببساطة هو بيان بطلان الاحتمالات الأربعة الأولى بطرق قطعية، حتى يتبين لك صدق الاحتمال الخامس الذي هو كونه صلى الله عليه وسلم رسول الله حقا.

ملاحظة مهمة: إن الأدلة التي قد تستخدم في بطلان كل احتمال من الاحتمالات الأربعة الأولى كثيرة جدا، لكنني سأعتمد هنا على مادة معينة للتمثيل فقط، وللمطلع على أن يأتي بأدله الخاصة على بطلان كل احتمال من الاحتمالات الأربعة ما دام احترام الإطار المنهجي الذي حددناه.

في مقدمة يجب تقديمها في هذا الباب

اعلم انا لنبطل احتمالا من تلك الاحتمالات الأربعة، سنستعين بمعنى أو معان متواترة في هذا الباب التي استدلنا على حجتها القطعية في مقدمة هذا البحث. ولضعفي في المنقول، سأقتصر على ذكر المعاني المتواترة على أن يقوم غيري من الذين يريدون التفصيل بالإتيان على النصوص التي تفيد الدراسة الموضوعية لمجموعها حصول المعنى المتواتر في نفس الأمر.

الاحتمال الأول (كونه فاقدا لعقله صلى الله عليه وسلم)

كوني إنسانا عاقلا يجعل من اللازم على تنزيه نفسي عن مناقشة هذه الشبهة، فلاحتمال من أبطل الباطل.

الاحتمال الثاني (كونه مريضا ببعض الأمراض العقلية التي جعلته يقول ما يقول)

المرض والخلل لا ينتج الكمال، فكيف يقال ان صلى الله عليه وسلم مع مرضه العقلي وخلله الفكري، تسبب في وجود أحسن كتاب ديني على الإطلاق؟

لا يقال: الاحتمال حاصل لأننا نقول: حصول النقص في آلة كمالية يقتضي ضرورة النقص أو أن نقول العلم الضروري الذي تكلم عنه الامام الرازي في الأصل الثاني بخصوص المعجزات يقضي بانتفائه أي الاحتمال. على العموم إن أدركت الاعتقاد بأن كتابا في كمال القرآن هو نتيجة خلل عقلي فأنت تناقض نفسك، لأنك ما بحثت عن سبب يفسر الظاهرة القرآنية إلا لاعتقادك بأن الظاهرة القرآنية كمالية، فقامت وفسرت وجود الكمال بالنقص!

الاحتمال الثالث: أن يكون مكذوبا عليه صلى الله عليه وسلم

اعلم أنه إن أثبتنا استحالة أن يكون صلى الله عليه وسلم مكذوبا عليه من غيره، فسيسهل علينا بالطريق الذي نسلكه إثبات أنه ليس كاذبا من نفسه عليه السلام.

فنقول: إما أن يكون مكذوبا عليه من فرد أو كثرة.

فإن كان كثرة فإما أن تكون كثرة متفقة فيما بينها أو لا متفقة فيما بينها

أما كونها كثرة غير متفقة فمحال، فلازم عدم الاتفاق عدم الاتساق

فهذا يخبر بتشريع والآخر يخبر بتشريع فيعدم الاتساق مع العلم الضروري بأن القرآن كتاب متسق إلى أبعد الحدود في أخباره قال الله تعالى: وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا

والقرآن ورسالة الإسلام متسقة مكتملة، فالفرض باطل.

أما إن كان مكذوبا عليه من فرد فذلك مثل أن يكون مكذوبا عليه من كثرة متفقة

فما يبطل الأول يبطل الثاني.

لذلك لنبين سقوط الاحتمال الأول:

- أولاً لكي يلبس موجود على سيدنا محمد، فلا بد أن يكون هذا الذي لبس على سيدنا محمد على معرفة غيبية كلية تتعلق برسالة الإسلام إذ يعلم مستقبل رسالة الإسلام القريب كغلبة المسلمين في خير، والبعيد كمقاتلة المسلمين للترك وماضي الأحداث القريب منها كحادثة الفيل والبعيد ككونه صلى الله عليه وسلم في كتب أهل الكتاب. كما يجب أن يكون هذا الشيء على معرفة بحقائق الأمور الكونية والتوحيد والتشريعات التي تصلح لجنس إلخ من هذه التفاصيل الكثيرة المتكثرة التي تخص حياة سيدنا محمد منذ طفولته إلى كهولته.

وهذه المعارف الغيبية التفصيلية يستحيل أن تحصل لهذا الملبس على التحديد، لأن الله تعالى لا يسمح بأن يكون لمخلوق القدرة على اختيار تحقيق الأمور الغيبية أو عدم تحقيقها لأن الحقائق الغيبية لا تقبل إلا الحصول، فكيف تكون له القدرة على اختيار حصولها أو عدم حصولها بالتلبس على سيدنا محمد أو عدم التلبس؟

قد يقول قائل: لما قلتم إن لهذا المخلوق القدرة على عدم تحقيق الحقائق الغيبية المعلومة له؟

الجواب: لأن حصول تلك الحقائق الغيبية التفصيلية التي تهم بالخصوص مستقبل رسالة الإسلام، متوقف على تلبسه الدائم والمستمر على سيدنا محمد، فلو لم يكن خاضعاً لأمر الله في ذلك، لكان له مطلق الإرادة في تحقيق أو عدم تحقيق الغيب التفصيلي الذي انكشف له وذلك كله محال ضرورة.

قد يقال أيضاً: أنه يجوز أن يكون عالماً بهذه الغيبات التفصيلية لا على سبيل القطع بل على سبيل الظن، وأخبر بها سيدنا محمد على سبيل القطع، واتفق أن صدقت أخباره مع الواقع فلا يلزم المحال، لأن المحال يلزم لو كان عالماً بالغيب على سبيل القطع.

والجواب الأول: سلمنا أنها كانت ظناً في بداية الأمر، فهو كان يظن فقط أن اسمه صلى الله عليه وسلم في كتب أهل الكتاب، وهو كان يظن أنه إن أخبر بوفاة أبي لهب على الكفر، فإنه سيموت على الكفر. لكن هل يصح أن يدوم هذا الظن إلى موت سيدنا رسول الله؟ الجواب لا، لأن لا بد أن يحصل له من كثرة موافقة الواقع لمعلومات المظنونة الكثيرة المتكثرة العلم الضروري أن ما يعلمه غيب، فإن سلمنا عدم حصول العلم الضروري، نقول وجب أن يحصل ظن راجح جداً جداً بأن ما يملكه أمور غيبية، وأن له الإرادة والاختيار في تحقيقها أو

عدم تحقيقها، وحصول هذا الظن الذي يقارب العلم الضروري بامتلاك حقيقة الغيب مع العلم بالقدرة على تحقيقه أو عدم تحقيقه محال قطعاً.

فهو يعلم أن (تقصيراً) بسيطاً فقط في عدم تنفيذ اختياره في التلبس، سيكون سبباً على الأغلب جداً جداً في وقوع المحال!

ولهذا الأمر لوازمه العظيمة!

أو نقول باختصار شديد: أن الفاعل إذا كان يظن، مجرد الظن، أن فعلاً قد يفعله، قد يتسبب في وقوع المحال، فلا يعقل أن يكون ذلك الفاعل مختاراً. لأن شرط الفعل الاختياري، العلم الجازم بأن الخيارات كلها ممكنة الوجود مقدورة.

أي بعبارة أخرى: ذلك الفاعل الذي يحس من نفسه أنه مختار، يعلم أن إن اختار عدم تحصيل ما يظن أنه غيب ثم صادف أنه غيب، فإن الله سيوجب وجود ذلك الأمر الغيبي، وإن اختار تحصيل ذلك الأمر الغيبي، فذلك الأمر الغيبي سيحصل في هذه الحالة أيضاً، أي أنه يعلم قبل إقدامه على فعله أن ذلك الأمر الغيبي واجب الوجود، والفاعل الذي يفعل الفعل وهو يعلم أن الفعل في حد ذاتها واجب، ليس بالفاعل المختار.

فظهر بهذا الوجه القطعي استحالة أن يكون الرسول ملبساً عليه، فالمخلوق الذي يعلم الغيب لا يمكن أن ينزل إلا بأمر الله. لذلك قال الله تعالى على لسان ملكه جبريل: ﴿وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ لأن نزول من يعلم الغيب بدون أمر الله محال.

امتناع احتمال كون كاذباً صلى الله عليه وسلم⁸

اعلم إن كان صلى الله عليه وسلم كاذباً، فلا شك بوجود متواطئ معه أفاده معرفة الغيب التفصيلي والحقائق الكونية إلخ من التفصيلات.

واعلم أن لازم ذلك القطعي حصول المعرفة القطعية لسيدنا محمد في آن من الآتات بأن ما يملكه من علم وأخبار هي أخبار عن غيوب تفصيلية متعلقة بنفس ادعائه للنبوة.

⁸ لإثبات بطلان هذا الاحتمال بطرق أخرى، عليك بكتاب "النبا العظيم"

ولازم ذلك أيضا حصول قدرته على تغيير الغيب التفصيلي، وهو محال، فاحتمال كذبه صلى الله عليه وسلم محال. وبالجملة، ما يبطل الاحتمال الثالث يبطل هذا الاحتمال عند التأمل، فالفعل الاختياري يستحيل أن يتعلق بالغيب من حيث هو غيب حتى لو كان فعل الله تعالى، فكيف إذا كان الفاعل ممكنا من الممكنات!

وجوب كونه صلى الله عليه رسول من الله تعالى

اعلم أن مجرد سقوط الاحتمالات الأربعة الأولى يدل بالضرورة على صدق احتمال كونه رسول من الله تعالى. فالأدلة التي يمكن استخدامها في إثبات المطلب هي نفسها الأدلة التي استفدنا منها لإثبات سقوط الاحتمالات السابقة.

كيفية رجوع المعجزة إلى الدليل الاستقرائي القطعي

بعدما بينا بشكل عام كيفية رجوع دليل المعجزة إلى الدليل الاستقرائي بشكل عام، نبين هنا أن المعجزة أيضا تعود إلى الاستقراء الذي يفيد اليقين العقلي لا العادي فقط.

لأنني أدعي أن المعجزة دليل قطعي، وأدعي أن كل دليل قطعي على النبوة على النبوة يجب أن يحترم المنهجية العامة من تفصيل للاحتتمالات العقلية الممكنة ثم إثبات بطلان الاحتمالات الأربعة في هذا الباب ليخلص لنا صدق الاحتمال الأخير بما في ذلك دليل المعجزة.

فالمعجزة تدل على أن صاحب دعوى النبوة ليس مجنوناً أو مريضاً أو كاذباً أو مكذوباً بل تدل على أنه عاقل صحيح صادق مصدق من الله إجمالاً. لذلك أرجع وأقول: أن كل دليل يُزعم أنه قطعي على النبوة يجب أن يعود إلى هذا الطريق الاستقرائي.

لذلك قد تتعدد الدلائل على بطلان كل احتمال من تلك الاحتمالات، فكل إنسان مسلم قد يستفيد من المعاني المتواترة التي تتعلق بوجوده صلى الله عليه وسلم وجوداً قطعياً على بطلان كل احتمال يبطل نبوته. والاستكثار من الأدلة مطلوب، أما المنهج فقد بينا أنه لا يصلح إلا أن يكون واحداً، فكل منهج مغاير سيكون ناقصاً بالتأكيد، والذكي من يكتفي بما كماله قطعي، ولا يبحث في الطرق التي تحتمل بعض النقص.

والعجيب والمدهش في الأمر أن القرآن العظيم أرشدنا إلى كل هذه الاحتمالات الباطلة التي صادفتها كثيرا في قراءتك للكتاب العزيز، وتكلف بالإجابة عليها بالطرق العامة التي ترتاح لها قلوب الناس، فهو تعالى يرشدنا إلى قواعد أدلة التوحيد، ومهمتنا نحن تفصيل الأدلة بالشكل الذي تندفع به كل الشبهات إن شاء الله.

تعليق وخاتمة البحث

لقد لاحظت أن هذا البحث مكمل للجهود السابقة، ففي الدليل الذي اعتمدناه في إبطال الاحتمال الثالث، تسليم بأن هناك أمور غيبية تنبأ بها القرآن وحصلت، وكذلك تسليم بأن هناك تنبؤات بأخبار علمية لم تكن معلومة في زمان نبوته صلى الله عليه وسلم. فهو بحث يكمل الجهود السابقة في هذا الباب ولا يهدمها.

أخيرا: المُنصف، الصادق مع نفسه، الذي يُحسن الظن بالله تعالى، لا يمكن إلا أن يصدق بنبوته عليه السلام، فإن لم يكن محمدٌ رسول الله حقا، فمن هذا الذي يستحق أن يكون رسولا! طبعا لا يقال إنني أفسدت البحث بختمه بهذا الوجه "الخطابي" لأني أقول: لقد خاطبنا العقل كثيرا، وهذه الخاتمة تتعلق بالقلب، الذي هو محل الإذعان والتسليم والتوجه إلى العمل بأدلة العقول. فلا فائدة ترجى في دليل العقل على نبوته صلى الله عليه وسلم إن لم تقترن بإذعان قلبي يوجب صلاح العمل والافتداء بهديه ونوره عليه السلام.

فالحمد لله الذي هدانا إلى كمال أدلة الحق، حمدا يليق بجلاله الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

انتهى

فرغ من تحريره "حمزة ادجيلي" في اليوم الثالث من شوال سنة 1436 هجرية

بالدار البيضاء، المغرب.

